على هامش الصراحة

كل خميس

استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

■ إحسان شمران الياسري

خلف الدواح.. والإعلان!

نواصل في هذا العمود إعادة نشر بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) في عموده الشهير (بصراحة أبو كاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم.. فالترويح عن الناس جزء مهم من تعزيتهم عما ينقصهم، وكان الراحل رائداً في إبهاجهم.. ولن نشير الى صلة تلك الكتابات بزماننا، بل يكفي أن يستمتع القارئ بها، ويخمّن (رباط الحجي):

سألني خلف الدواح عن الستة أشهر في ألمانيا الديمقراطية، وماذا أفدت منها (وكنت أتوقع مثل هذا السؤال):

-... ست اشهر، تدري اشكبرها؟ ومخصوص لواحد مثلك، لازم يحسب ساعات ودقايق العمر، واكيد تعرف قيمة الوكت..

أوضحت لصاحبي أن ما تعلمته ورأيته لايمكن تلخيصه بـ (كَعده) واحده، إنه يتطلب (كَعدات) كثيرة. ثم أضفت:

واذا تريد تستفيد نسويها خيط بابره..

هتف مسرورا:

هاي اليريدها كَلبي!

كون اتسويني صحافي.. واريدك تبدي وياي من الزغيرونات كلش بالعمل الصحافي..

واستقر رأيي، ساعتها، أن أبدأ معه بتعريف الاعلان، في وسائل الاعلام، مقارنا بين وظيفتيه في المجتمعين: الرأسمالي والاشتراكي، ففي المجتمع الرأسمالي يعرّف بكونه مادة دعائية لصالح المعلن وحده.. المهم ان تباع البضاعة بأية وسيلة، وإن المعلن قد يخلق حاجة وهمية لدى القارئ او السامع لكي يضلله ويقوده الى شراء تلك البضاعة.. الخ.. أما في المجتمع الاشتراكي فان وظيفة الاعلان، أشبه بمادة تثقيفية، تطلع الزبون المحتمل على خصائص تلك المادة، وكيفية الاستعمال – بطريقة عملية – مثال ذلك لو أنك تقرأ إعلاناً عن (مجمده) او (ايركوندشن) فلابد ان تطلعك وسائل الاعلام الاشتراكية على كل خصائصها.. ومقدار الطاقة الكهربائية التي تصرفها، وقد تنصحك بعدم الشراء.. اذا كنت في مكان فقير بالطاقة الكهربائية! ومن مميزاتٍ..

توقفت عن الكلام لأنني رأيت صاحبي مشدوهاً.. ثم سألته:

– ها ابو حسين.. وين رحت؟

أجابني وهو يسه:

لا– ولالك لوا – مارحت بعيد، بعدني اهنا جريب!

بس اجتني فكرة..

لو اعرف اشكثر انباعت مجمدات و (كركيشنات) بهاي السنة ولو اعرف كل وحدة اشتصرف كهربا..

واشكثر مستوردين بالدرب.. جنت اكَول:

يابة لا تستوردون من هذني (كَواريط) الكهرباء، مناه لمن يصير كهرباء، يكفي المعامل والخدمات الضرورية والناس المثلي،

بس يا ابو كَاطع، هم رايح اسوي جرخله بلكي اعرف اشكثر انباعت السنة من هاي (الكواريط) حتى اعرف اشلون اوجه الاعلان اللي نسمعه.

هليام: (اخي المواطن اقتصد بالكهرباء) والمن اوجه الاعلان؟!

طـمـوحـات أقـــرب إلـــى الـواقـــع

تتعلق القضية هنا بمؤشرات البحث العلمي والتطوير المعرفي، فإذا كان المضمون ليس بالجديد، فان ما استجد، هو أن المعرفة أصبحت محورا" للاقتصاد المعاصر، فالقيم المضافة للناتج المحلي الإجمالي باتت ترتكز على موفورات الابتكار والإبداع، وتوطين التكنولوجيات المعاصرة، ومعالجة التقادم السريع للمنتجات الصناعية والخدمية، وجميعها تقوم على مستويات التهيؤ الخاص لرأس المال البشري وليس المادي (كما كان بالأمس)، لذا فان عناصر السبق سوف تستند إلى مؤشرات أنشطة البحث والتطوير كأولوية وطنية، وعلى رأس تلك المؤشرات، الإنفاق على فعاليات البحث العلمي والتطوير التقاني. بمعنى إذا كانت الخيارات سابقا" تراهن على الميزات المطلقة والنسبية في امتلاك الثروات المادية، فان عالم اليوم يتفوق فيه من يملك المعلومة ويوظفها اقتصاديا"، فهي الثروة المتجددة على الدوام.

الدكتور مهدي صالح دوّاي

ومبعث هذا الطرح المعاصر يكمن في تواضع ما مخصص من إنفاق على أنشطة البحث والتطوير في الدول العربية، ومنها العراق، فوفقا" للتقارير الدولية المعتمدة، ومنها مرجعيات اليونسكو، فان الإنفاق العربي على هذا القطاع – كمعدل- يتراوح بين (٠,١٪ – ١,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن المتوسط العالمي للإنفاق لدى الدول المتقدمة كان بحدود (٢,٥٪)، فجمهورية كوريا الجنوبية – مثالا"- تنفق ما نسبته (٣,٥٪) من ناتجها المحلي على أنشطة البحث والتطوير، وبالنتيجة انتقلت من دولة متخلفة تقليدية في ستينيات القرن العشرين الى دولة صناعية معاصرة بما تعنيه الكلمة.

وعلى المنوال ذاته تنفق إسرائيل ما نسبته (٤,٧٪) من ناتجها على أنشطة البحث والتطوير، وبالنتيجة فان إنفاق الدول العربية (مجتمعة) على البحث والتطوير يعادل تقريبا" نصف ما تنفقه إسرائيل على نفس القطاع، على الرغم من أن الناتج القومي العربي يبلغ (١١) ضعفا"مقارنة" بالناتج القومي الإسرائيلي، في حين تبلغ المساحة (٦٤٩) ضعفا"، وبذلك الأداء احتلت إسرائيل المرتبة الأولى عالميا" من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث والتطوير، وجاءت بعدها الولايات المتحدة، ثم اليابان، إذ أن نصيب الفرد الإسرائيلي (١٢٧٢,٨) دولار سنويا"، بينما نصيب الفرد العربي في الدول العربية الآسيوية – بما فيها النفطية – كان (١١,٩) دولار في السنة. وبعيدا" عن تشاؤمات الأرقام والنسب المئوية المتدنية، فان الارتقاء بأنشطة البحث العلمي في العراق باتت استحقاقا" مصيريا" في ظل تحديات التعطيل ألقسري لتلك الأنشطة لعقود مضت من جهة، ولمواكبة الاقتصاد المعرفي من جهة أخرى. وبهذا الاتجاه يمكن تعاطي الموضوع وفقا" للعناوين الآتية

حلول فلسفية:-

إن الرصد التاريخي لمسيرة البحث العلمي في العراق يؤكد لنا تفرّد الدولة في دعم أنشطة البحث العلمي تماشيا" مع الفلسفة الاقتصادية القائمة على سيادة القطاع العام والتخطيط والتنفيذ المركزيين، وليس ذلك استثناءا"عن الدول العربية التي تحملت حكوماتها مانسبته (٩٠٪) من الإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وعلى الرغم من مبررات هذا النمط الانفاقي في الزمن المبكر للاستقلال الوطني، إلا أن استمراره لعقود، أبقاه إنفاقا" نمطيا" ومكبل بالتعقيدات الإدارية والإسقاطات الأيديولوجية، مما اصبغ عليه صفة الإنفاق الترفي، وكانت لظروف الحروب والحصار تداعياتها المباشرة وغير المباشرة في تقنين الإنفاق بالتزامن مع هجرة الأدمغة الى الخارج.

ومن هذا المنطلق فان حلولا" تقليدية ستعجز عن معالجة هذه الإشكالية، إذ يقع على الدولة حاليا" تهيئة التشريعات والمنظومات الداعمة لادوار حقيقية للقطاع الخاص، بهدف تامين بيئات هي الأخرى حقيقية لدعم أنشطة البحث العلمي، فبدون الإحساس بالحاجة المادية لمخرجات البحث العلمي، فان النتائج النظرية لها ستبقى اقل قدرة على مواصلة الإبداع والابتكار، فما نعانيه هو سعة الفجوة مابين التنظير والتطبيق، لذا فان الحلول ينبغي أن تمس فلسفة النظام الاقتصادي باعتباره الميدان الأرحب والأجدى لما نبتكره من أفكار.

حلول أكاديمية:

من واقع التجربة الأكاديمية فان الارتقاء الأكاديمي يمكن أن تعززه جملة إجراءات أهمها:-

- توسيع برامج التأهيل الأكاديمي السريعة بهدف تعميق ومواكبة التخصصات العلمية العالمية.
- اعتماد برامج حقيقية وفاعلة لتنمية مهارات الكوادر التدريسية على امتلاك لغة ثانية، لتسهيل الولوج والتفاعل مع ينابيع المعرفة العالمية.
- تبني برنامج خاص لإيفاد المتفوقين علميا" على مستويات الإعدادية والبكالوريوس للحصول على شهادات عليا من جامعات عالمية رصينة، وبالإمكان التشريع لهيكل إداري متخصص يرعى ويستثمر تلك المواهب.
- العمل على إطلاق برنامج وطني لمنح الجوائز، وأشكال أخرى من الدعم المادي والاعتباري كمكافآت تحفيزية للمتميزين من الطلاب والأساتذة، وبالإمكان إنشاء صندوق وطني يتكفل بتامين الموارد المالية اللازمة.
- التركيز على البحوث الميدانية التطبيقية التي تتعايش مع الظواهر عن قرب، وليكن هذا المدخل قناة" نموذجية لانفتاح الجامعة على الفعاليات والأنشطة التي يقوم بها القطاعان العام والخاص، وجزءا" من وسائل التمويل الذاتي للمؤسسات الأكاديمية.

حلول مالية:

إن مقولة (طموحات اقرب من الواقع) تكمن في قدرة الواقع المالي والمؤسسي والبشري في العراق على تبني نهضة علمية متكاملة أفقيا" وعموديا" مع مؤسسات البلد الأخرى وبما يوازي متطلبات الاقتصاد المعرفي، وينبغي لانطلاقة هذه النهضة، رفع ما مخصص من إنفاق لأنشطة البحث العلمي من مجمل الناتج القومي، لاسيما مع وجود موازنات قادرة على استيعاب تلك الزيادة، وليكن الهدف متدرج سنويا" لحين الوصول الى نسبة (٢٪) من إجمالي الناتج أسوة بالدول المتقدمة والسريعة النمو.والطموح أعلاه بحاجة الى بيئات راعية للبحث العلمي ومخرجاته، فيصبح لزاما" على الوزارات المعنية وضع خطط متوسطة وطويلة الأمد لتأسيس مايعرف ب(مدن وقرى وحدائق) للتكنولوجيا قادرة على استيعاب التكنولوجيات المعاصرة، لاسيما وان هذا النمط قد تم اعتماده دوليا" وإقليميا"، وأصبحت بموجبه تلك البنى – الفائقة التقانة – نوافذ شفافة وميسرة للتعاطي مع الاقتصاد المعرفي. ويستلزم في مرحلة التأسيس تلك، الاستعانة بالخبرات العالمية، لضمان العديد من أهداف الجودة ومنها ميّزة نقل التكنولوجيا وتطوير الإمكانيات البشرية تكنولوجيا"، وبهذه التوجهات المنفتحة سوف تكون أوجه الزيادات في الإنفاق على البحث العلمي قد انصبت بمجالاتها الحقيقية، إذ تعاني العديد من الدول النامية ومنها العربية من إشكالية عدم التوازن بين ما ينفق على البحث والتطوير من جهة، ومجالات الإنفاق الحقيقية من جهة أخرى، وبالتالي تعرض تلك المبادرات الى أنواع من الفساد المالي والإداري، أو حالات من الإسراف غير المبرر، وهذه السلبيات بالإمكان تجاوزها، عن طريق إشراك مستثمرين محليين وأجانب وإطلاق أهداف ربحية تخدم الأطراف جميعها. إن مانصبو إليه جميعا"مغادرة نمطية العمل الموروثة، واستبدالها بتكنيكات تميل الى الأعمال الابتكارية للحاق بركب التطوّر، وما يشكله من حلول لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق آليات جديدة تسخر مانملك من راس مال مادي لمصلحة راس المال البشري، فالأخير عنق الزجاجة نحو استثمار المستقبل على النحو الأمثل.

الســـلـــطـــة الأخـــلاقـــيـــة لـــلـــثـــورة

فريدة النقاش

وضّح الشكل المتحضر والراقي الذي اتخذته مظاهرة جمعة تصحيح المسار، أنه رغم قصر المدة منذ خلع مبارك في ١١ فبراير حتى الآن – فإن الثورة المصرية بلورت نسقا أخلاقيا يدعو إلى الزهو والاحترام، وانطلاق شعار «ارفع رأسك فوق إنت مصري» لم يكن لمجرد الافتخار بالإنجاز الأولي للثورة وهو إطاحة رأس النظام وبعض أعوانه، وإنما هو أيضا تعبير دقيق عن قيم وأخلاقيات فجرتها الثورة وأعلت من شأنها، فردت للشعب المصري ثقته بنفسه وبقدراته، وأكدت إصراره على مواصلة الثورة – رغم كل الصعوبات – من أجل تحقيق أهدافها المعلنة وهي الأهداف التي أكدتها جمعة تصحيح مسار الثورة، تلك الجمعة التي استعادت بجلاء تقاليد الأيام الثمانية عشر التي أنجز فيها الشعب المصري مهمة خلع رأس النظام.. ففي هذه الأيام تجلت الصفات الحقيقية للمصريين ،فبرز التآخي واحترام المرأة والشجاعة الفائقة في مواجهة العنف المنظم خاصة في معركة الجمل، والجلد العظيم الذي أعان مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات على احتمال البرد القارس والجوع أحيانا مع الإصرار على مواصلة الاعتصام في الميدان، هو الذي تحول إلى رمز عالمي تفخر به كل الشعوب التي تكافح من أجل إسقاط الفساد والاستبداد وبناء حياة ديمقراطية مدنية حديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تدلنا القراءة المتأنية للشعارات التي انطلقت في جمعة تصحيح مسار الثورة على الإضافات الجديدة الواعية التي أدخلها الشباب على شعارات المرحلة الماضية، وهي شعارات ولدتها التجربة التي عاشوها في الستة أشهر الماضية، فهم يقولون «مطالبنا مش فئوية ثورتنا ثورة اجتماعية»، وتقدم هذه الجملة العبقرية ردا شاملا على كل الانتقادات التي وجهها النظام القائم لسلسلة الاحتجاجات الطويلة والتي كانت قد بدأت قبل اندلاع الثورة بسنوات وقام بها عمال وعاملون مطالبين بحقوقهم، وأطلق عليها بعض الإعلاميين وصف «الفئوية» حتي يقللوا من شأنها بل يتهموا القائمين بها بأنهم يحرفون مسار الثورة. وجاء هذا الشعار يضع كل هذه الاحتجاجات في منظومة هي جزء لا يتجزأ من أعمال الثورة الاجتماعية، والثورة الاجتماعية هي استكمال للثورة الديمقراطية بعد أن تنجز الأخيرة بقية مهامها التي بلورها الميدان في شعار «لا إخوان ولا سلفية مصر هاتفضل مدنية».

ولأول مرة يبرز شعار عن الفلاحين أي القوة الاجتماعية الكبيرة التي كانت قد غابت من الأيام الأولى للثورة «فالفلاح المصري هو ضمير الأمة وأساس النهضة».. وهكذا تستدعي الثورة في مرحلتها الجديدة بعض قواها الاجتماعية الحقيقية التي غابت في المرحلة السابقة. وفي نفس الوقت تنضج على نار الثورة تلك المنظومة الأخلاقية التي ولدت من رحمها حيث يظهر الشعب المصري أفضل ما فيه، وتتأسس هذه المنظومة التي تتحول بالتدريج إلى سلطة أخلاقية على نظرة جديدة للعالم، ومن الخطأ الفادح اختزال هذه النظرة للعالم في الأفكار والممارسات السياسية وحدها بل تشمل الفلسفة والاقتصاد والثقافة لتتخذ السياسة منحى جديدا نقيضا للنظرة البورجوازية للسياسة والتي ترى فيها مجموعة من الألاعيب والمؤامرات والمناورات، إن السياسة في النظرة الثورية الأخلاقية هي فن تغيير العالم لصالح الكادحين وإزالة كل أسباب وأشكال الاستغلال والقهر والتمييز والفاقة، ومطابقة القول مع الفعل والإنصات بأناة لنبض الجماهير العاملة التي سرعان ما تحتضن هذه النظرة الثورية للعالم وتعمل بمقتضاها وتدافع عنها، وبذلك تكون السلطة الأخلاقية للثورة قد فعلت فعلها في واقع حياة الجماهير التي تنخرط في العمل الصراعي النضالي من أجل تغيير الواقع وإطاحة النظام الطبقي الظالم الذي يستخدم كل الأساليب والحيل وعناصر القوة التي يتمتع بها لقهر الجماهير ماديا ومعنويا وتشويه وعيها، وفتح مسارات جانبية لطاقاتها الثورية مثل الصراع الديني والطائفي لطمس حقيقة الصراع الطبقي الذي يتكشف بوضوح في ظل الثورة. إن السلطة الأخلاقية للثورة في أوساط الكادحين هي أحد أهم أسلحتهم البتارة ضد عروش الظالمين ،ومع استمرار الثورة سوف تبرز عناصر جديدة في تكوين هذه السلطة التي لن تبقى معنوية فقط وإنما ستتحول إلى ممارسة نضالية.. ويحق للثورة أن ترفع شعار «ارفع رأسك فوق إنت مصري»، و«ارفع رأسك فوق إنت ثوري».

جمعـة تصحيـح المسـار.. وأحـداث العنـف الغريبـة

حسين عبد الرازق

نخطئ كثيرا إذا ربطنا بشكل تعسفي بين أحداث يوم الجمعة ٩ سبتمبر، بدءاً بمليونية «تصحيح المسار» في ميدان التحرير، مروراً بالمظاهرة أمام دار القضاء العالي تأييداً لاستقلال القضاء والمظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية وتحطيم «الجدار العازل»، وصولاً إلى التظاهر أمام مبنى وزارة الداخلية والاعتداء عليه واقتحام مبنى السفارة الإسرائيلية.

فجمعة تصحيح مسار الثورة التي بدأت صباح يوم ٩ سبتمبر واستمرت حتى الساعة السادسة مساء، والتي دعت إليها الجمعية الوطنية للتغيير وحركتا ٦ ابريل وكفاية وأحزاب التجمع والجبهة الديمقراطية والكرامة والغد وأحزاب وحركات أخرى إضافة إلى ائتلافات الشباب الرئيسية، كانت نموذجا للممارسة الديمقراطية المسؤولة، ولم يتخللها أي أحداث سلبية أو مظاهر عنف، وطرحت شعارات صحيحة في مقدمتها المطالبة بجدول زمني لإنهاء الفترة الانتقالية، وإصدار قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب يقوم على مشروع القانون الذي اتفقت عليه الأحزاب والقوى والحركات السياسية، ووقف محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وإلغاء كل الأحكام الصادرة من محاكم عسكرية ضد مدنيين وإعادة محاكمتهم أمام القضاء العادي، وإصدار قانون استقلال القضاء، واتخاذ خطوات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية المستقلة بدءا بتحديد حد أدنى للأجور وحد أقصى وتبني سياسة اقتصادية واجتماعية تقوم على دور أساسي للدولة – إلى جانب القطاعين الخاص والتعاوني- في الاستثمار والتنمية وتوفير الخدمات السياسية.

كذلك فالمسيرات التي توجهت إلى دار القضاء العالي لتأييد القضاة ونضالهم من أجل تحقيق استقلال القضاء، والثانية التي توجهت إلى السفارة الإسرائيلية وحطمت «الجدار العازل»، كانت بدورها ممارسة ديمقراطية سلمية تستحق التحية والتقدير.

ولكن هناك ثلاث وقائع تخرج عن هذا السياق الديمقراطي، وتثير القلق وتطرح العديد من التساؤلات:

- فالمظاهرة التي توجهت إلى وزارة الداخلية واعتدت على مبناها من الخارج وهتفت ضد الشرطة، أمر مرفوض ولا علاقة له بالثورة أو الديمقراطية.

وعدم قيام الشرطة بواجبها في منع هذا الاعتداء والتصدي للخروج على القانون أمر لم يعد مقبولا.

- واقتحام مقر السفارة الإسرائيلية، وعدم توفير الحماية والأمن لها- وبصرف النظر عن رفضنا والرأي العام لمعاهدة الصلح بين السادات وبيجن والتطبيع مع العدو الإسرائيلي- أمر مرفوض ويؤدي إلى فتح جبهات خارجية في وقت حرج داخليا.

- والاعتداء على مبنى مديرية أمن الجيزة خروج بدوره على الممارسة الديمقراطية ولجوء للعنف في مواجهة أحد أجهزة الدولة المصرية.

وترتب على هذه الأحداث الثلاثة مقتل ٣ أشخاص واصابة نحو ١٠٤٩ شخصا.

والتساؤل الرئيسي الآن.. من يقف وراء هذه الأحداث الثلاث التي تستهدف الاساءة إلى الثورة، وتحاول إثارة صدام بين قوى الثورة من ناحية وجهاز الشرطة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة من ناحية أخرى، وتعطي الحجة للقوى التي تدعو لإجراءات استثنائية وتفعيل حالة الطوارئ المعلنة منذ ٣٠ عاما؟!

إن الاجابة على هذا السؤال مسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأجهزة التحري والتحقيق، المطالبة بالوصول بسرعة إلى تحديد مرتكبي هذه الأفعال والقوى التي تقف وراءهم.

مرة أخرى على هامش

انتخابات نقابة الصحفيين

(مسألة فيها نظر)

معاذ عبد الرحيم

الحديث عن انتخابات نقابة الصحفيين، ذو شجون لا ينتهي بعجالة، وبغض النظر عن أسبابه ونتائجه، فإن ما شاهدناه بمقر نقابة المحامين التي جرت فيها الانتخابات يبعث على العجب إذ لم نر أحداً من رؤساء تحرير كبريات الصحف والمجلات العراقية ،وكذلك لم نر عدداً كبيراً من مديري وسكرتيري تحرير هذه الصحف جاءوا ليشاركوا في الانتخابات ،اللهم إلا الأخ إسماعيل زاير رئيس تحرير الصباح الجديد الذي أشرف على الانتخابات بتفويض من الأخ اللامي، ومثل هذا الأمر يثير الاستغراب ويدعو إلى التساؤل مما جعل الكثير من الأعضاء العاملين يجمعون على ان النقابة بحاجة ماسّة إلى إصلاح جذري، ولا يمكن لانتخابات شكلية ومظهرية ان تحققه وتأتي بنتائج تجعل من النقابة بنقيبها ومجلسها بمصاف النقابات العربية.

ولربما اللاأبالية التي حدت بكبار الصحفيين وأساتذة الإعلام وعدد من الصحفيين المهنيين إلى التقاعس عن المشاركة في انتخابات نقابتهم، إذ إنهم باتوا يعرفون سلفا بأن نتائجها اليوم سوف لا تكون بأحسن من سابقتها، لا سيما وأن النقيب القديم الجديد، قد أغرق النقابة بجيش عرمرم من الاعضاء العاملين ممن لا قبل لهم بالشأن الصحفي لا من قريب ولا من بعيد، حيث وصل عدد أعضاء نقابة الصحفيين إلى عدد يربو على العشرة آلاف وربما أكثر.. إن هذه اللاأبالية من قبل بعض الزملاء أضرت بالعمل الصحفي ضرراً كبيراً.

ومما يؤسف له حقاً إن بعض الزملاء ينظر إلى النقابة على أنها إحدى وسائل المنافع المادية، ومن هذا المنطلق فقد سارع إلى المشاركة بالعملية الانتخابية، بينما الهدف الأساس من حضوره هو لممارسة عملية ديمقراطية تنتج عنها نقابة صحفية محصّنة من أن تقع فريسة بيد السلطة، ولا بد من أن تكون سيفاً مسلطاً على رؤوس الفساد المالي والإداري من مؤسسات الدولة، ورقيباً شديداً على ممارسة السلطة التنفيذية التي أثبتت تعثرها طوال عشر سنوات وعجزت عن تحقيق ما أراده الشعب منها من مطالب وإنجازات على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومما ساعد على أن تظهر النتائج لصالح المجلس الجديد، هو الإجراء الذي اتخذه القاضي بعدما حصل من هرج ومرج في قاعة الانتخابات عندما قرر تأجيل الانتخابات إلى يوم آخر ،ما حدا بعدد من الصحفيين إلى المغادرة، ولمّا كان النقل التلفزيوني حياً ومباشراً فقد آثر بعض الأعضاء العاملين في الصحف البقاء في صحفهم وأكثرهم كان لهم رأي مغاير لأغلب المرشحين، الأمر الذي جعل النتائج تظهر لصالح هؤلاء.

،إن الواجب المهني يحتّم علينا نحن الصحفيين أن نحرص على كيان نقابتنا التي بدأت بشاعر العرب الكبير محمد مهدي الجواهري وختمت بالشهيد شهاب التميمي، ثم أليس من حقنا أن يتصدر نقابتنا نقيب يقف بصلابة أمام الأخطاء والتجاوزات التي ترتكبها مؤسسات الدولة، لا أن يقف يوم الجمعة الماضي في ساحة التحرير ليبرر إجراءات القوات الأمنية بوجه المتظاهرين،و أخذ دور اللواء قاسم عطا دون تفويض منه.

أليس من حقنا أن نقول إن الذي جرى ويجري من نقابتنا الجديدة ((مسألة فيها نظر)).